ملحق: محضر ورشة العمل الوطنية (المغرب)

محضر ورشة العمل الوطنية

لمناقشة التقرير عن القضاء في المغرب

20 تموز/يوليو 2006

عقد المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) لقاء خبراء لمناقشة محضر حول وضع القضاء في لبنان الذي أعده المحامي الأستاذ رشيد فيلالي مكناسي ضمن مشروع تعزيز حكم القانون والنزاهة في الدول العربية وذلك النهار الواقع في 20 تموز/يوليو 2006 ما بين الساعة 9.30 صباحا – 2.30 ظهرا وقد حضره السادة: حاتمي عبد اللطيف، محمد عبدرين، عبدالله حارسي، العطشي عبدليله، أباحميد هند، أومونم ابراهيم، بن عثمان محمد لاربي، مريني عبد الواهب، درويش أحمد، برجال بشري، حسني إدريسي مد، فرج عمر، ساسي محمد، عبد العزيز بناني، محمد ولدوي، رشيد فيلالي مكناسي.

قدم الدكتور رشيد فيلالي مكناسي، الخبير الوطني، هيكلية التقرير والنتائج الرئيسية والفجوات وعمم توصيات التقرير على المشاركين.

النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها:

ملاحظات عامة:

- كان يجب ان يتضمن التقرير معلومات حول المعاهدات الدولية التي ابرمها المغرب.
- أورد التقرير في الصفحة 3 تقييماً للعام 1994 والنواحي الإيجابية المتعلقة بالإصلاح، ولكنه لم يأت على ذكر الأهداف التي كانت سلبية بطبيعتها، مثل، السيطرة على القضاء.
- لم يتم تقييم آلية موازنة القضاة.
- الموضوع الأكثر أهمية الذي اعتبر أنه يجب بحثه هو وجود إرادة سياسية في المغرب للإصلاح أم عدم وجودها.
- لم يذكر التقرير على دور المساعدين القضائيين.
- لا يجب، أن يتم خلط في المواضيع التي يتقيد فيها القضاة بالسلطة الملكية.
- أحد المسائل الرئيسية المتعلقة بالقضاء هو أنه غير مستقلّ، وموضوع مهم لم تتم معالجته وهو مقاومة القضاة نفسهم للاستقلالية.
- يفتقر التقرير إلى الإحصاءات.
- يجب أن يتضمن التقرير اقتراحات إصلاحية شديدة على الحكومة مناقشتها.

- يشكّل الاستقلال الإداري والمالي للقضاء أولوية.
- الرشوة هي وباء في القضاء.
- هناك غياب للمحاكمة العادلة.
- الخلفية التاريخية تفتقر إلى الإحصاءات والتوثيق.
- نوصي بإجراء حوار وطني بشأن القضاء.
- تشكّل الرقابة موضوعاً أساسياً جداً ومهماً تجب معالجته بعمق أكثر.
- لا تذكر التوصيات أي شيء حول حقوق القضاة.
- يجب إجراء تفتيش مستمر على القضاة.
- يجب اضافة توصية بإنشاء نقابة للقضاة.
- يجب تخفيض الرسوم القضائية لأنها مرتفعة جداً.
- الاستشارات القانونية غير متوافرة للأشخاص الذين لا يملكون المال، لذلك، تجب مناقشة هذا الموضوع.
- يجب تطبيق القوانين على الأخص بالنسبة إلى لسقف الزمني المحدد للأحكام خاصة في الدعاوى الجزائية.
- يجب يجب وضع معايير واضحة وموضوعية لترقية القضاة.
- يجب تغيير عنوان النزاهة المؤسساتية لأنه لا وجود لها وإنما هناك نزاهة القضاة الشخصية.
- التوصيات جيدة جداً، وإنما يتطلب تطبيقها جاهزية الجو السياسي لمثل هذا الإصلاح.
- القرارات القضائية (الأحكام) يجب أن تكون واضحة وشفافة وموضوعية.